أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر دراسة حالة للفترة 1990 –2017

The impact of the size of the parallel economy on ordinary revenues in Algeria During the period 1990-2017

* حنـــان حاقـــة [1]، هشام لبزة[2]

HAGA Hanane [1] LEBZA Hichem [2]

[1] مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، University of Algiers3haga.hanane@univ-alger3.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، (الجزائر)، Hichem-lebza@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2019/02/11 تاريخ القبول: 2019/04/22 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1990 -2017،وتحليل بيانات سنوية باستخدام نماذج مختارة لتقدير مدى تأثير حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية (نموذج الانحدار الخطي البسيط، نماذج غير الخطية، نموذج التأخيرات)، ويستند هذا القياس والتحليل إلى نموذج التأخيرات أو الإبطاء كأفضل نموذج. وذلك بالاستعانة على برنامج القياس الاقتصادي EViews9 وخلُصت الدراسة إلى أن – حجم الاقتصاد الموازي في الفترة الحالية يمارس تأثيرا إيجابياً على الإيرادات العادية في الفترة الحالية وهذا غير مطابق للنظرية للاقتصادية.– كما توجد علاقة عكسية بين حجم الاقتصاد الموازي المبطئ لفترة واحدة وحجم الإيرادات العادية، فكلما زاد حجم الاقتصاد الموازي المبطئ لفترة واحدة كلما قلت الإيرادات العادية. وهذا وفقا لما دلت عليه الإشارة السالبة، وهذه النتيجة أيضاً جاءت موافقة للنظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، الإيرادات العادية، النموذج الخطي البسيط، النموذج غير الخطي، نماذج الإبطاء.

تصنيف JEL: H2؛ E26؛ c52

Abstract:

The purpose of this study is to measure and analyze the impact of the size of the shadow economy on regular income in Algeria using annual data for the period 1990-2017. Annual data analysisusingselectedmodels to assess the impact of the size of the shadoweconomy on regularincome (simple linearregression, nonlinearmodels, model delays). This isbased on the measurement and analysis model of delays or delay as the best model. Drawing on economicmeasurement program EViews9. The studyconcludedthat:-the size of the shadoweconomy in the currentexercise a positive influence on regularincome in the currentperiod, thisshoddyeconomictheory.

-There is an inverse relationship between the size of the shadow economy the slow for a single size of regular income, the larger the size of the shadow economy the slow one term less regular income. This is in accordance withevidencedthatnegative, thisresultalso came witheconomictheory.

Key words: the shadow economy, ordinary revenues, the simple linear model, non-linear model, models the delay .

Classification JEL: c52; E26; H2.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يرجع ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي، حيث عرف آنذاك تحت تسمية السوق السوداء لكونه كان يتركز بشكل كبير في مجال التوزيع. ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر بداية التسعينات، توسعت هذه الظاهرة وانتشرت في العديد من المجالات حتى أصبحت تشكل اقتصاداً موازياً للاقتصاد الرسمي، وهذا في ظروف ميزها التهرب الضريبي وانسحاب الدولة من ممارسة بعض النشاطات التي كانت تندرج ضمن إدارتها المركزية للاقتصاد.

وبالرغم من الدور الذي لعبه القطاع الموازي في توفير الشغل وتوزيع الدخول، إلا أنه أفرز عدة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، منها مساهمته في تشويه مناخ الأعمال والتأثير على دقة المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى ما سببه من خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية وشبه الضريبة.

تعيش الجزائر اليوم حالة تراجع كبير في مداخيلها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول. وفي ظل الحاجة المتزايدة لتعبئة موارد الخزينة، يمكن أن يشكل إخضاع القطاع الموازي للضريبة أحد البدائل الممكنة لزيادة الموارد الجبائية وتقليص عجز الموازنة. وفي هذا الإطار، قامت الجزائر على غرار دول أخرى، باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ترمي إلى محاولة إدماج القطاع الموازي في اقتصادها الرسمي، بهدف امتصاص الأموال المتشعبة داخل هذا القطاع من جهة، وتوسيع القاعدة الضريبية من جهة ثانية، وللتعرف على الإجراءات المتخذة وتقييم فعاليتها، اعتمدنا على مصادر متعددة للإيرادات العامة وتختلف أهمية هذه المصادر حسب النظام الاقتصادي السائد ومدى تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع، وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات غير جبائية ومتمثلة في إيرادات أملاك الدولة، والثانية تتكون من الإيرادات الجبائية من رسوم وضرائب، أما الثالثة فتضم كل الإيرادات العامة الأخرى والمتمثلة في القروض العامة والوسائل النقدية. سنحاول من خلال بحثنا التعرض إلى مصادر الإيرادات الجبائية العادية ومدى استجابتها لتأثيرات الاقتصاد الموازي.

- ✓ **الإشكالية**

يعتبر موضوع الاقتصاد الموازي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماماً كبيراً في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها (الاقتصاد الباطني، قطاع غير الرسمي، السوق السوداء، الاقتصاد الفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج...إلخ)، شكلت اتجاهاً هاماً في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها وكيفية معالجتها.

وتعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، في تبنيها نظام اقتصاد السوق الذي انعكس سلبا على المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمخض عنه الاقتصاد الموازي، لهذا لجأت الحكومة في الفترة الأخيرة في ظل بحثها عن الموارد المالية الجديدة، ونشير في هذا الغرض من دراسة الاقتصاد الموازي ليس حصره وإنما تحديد المشاكل التي يواجهها، وما يخلفه من انعكاسات على الإيرادات العادية .

مما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى استجابة الإيرادات العادية لتغيرات حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990–2017؟

- ✓ **فرضية الدراسة**

ومن أجل دراسة الإشكالية المطروحة قمنا بإدراج فرضية مفادها أن تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر ومحاولة التقليص منه يتوقف على الأثر الذي يمارسه على مجمل الإيرادات العامة للدولة من خلال السلطات الجبائية وقدرتها على خلق مناخ ملائم من الوعي وإتاحة وسائل الوقاية والصرامة في تطبيق القوانين.

- ✓ **أهمية الدراسة**

تأتي أهمية الدراسة في البحث عن أساليب إحصائية تساهم في مشاركة حجم الاقتصاد الموازي لنشاطات للاقتصاد الرسمي من خلال توسيع القاعدة الضريبية كأحد مكونات الإيرادات العادية من جهة، وتقييم السياسات والتدابير ذات الطابع الجبائي التي اعتمدتها الجزائر لاستدراج الأنشطة الموازية للدخول في النسق النظامي للإيرادات العادية الإجمالية من جهة ثانية.

- ✓ **أهداف الدراسة**

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة نظرية لمفاهيم ظاهرة الاقتصاد الموازي وانعكاسه على حجم الإيرادات العادية في الجزائر.
- قياس وتحليل أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية .

- ✓ **منهجية الدراسة**

اعتمدنا في بحثنا هذا على المقاربات النظرية وذلك بهدف إلقاء الضوء على الأبعاد المتشبعة والمتعددة لظاهرة الاقتصاد الموازي ومحاولة تحديد مفهوم دقيق لها من جهة، ومن جهة أخرى حصر أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور ونمو رقعة الاقتصاد الموازي، كما اعتمدنا على الأبعاد النظرية للإيرادات العادية ومكوناتها، وأخيراً دراسة قياسية لتحليل النماذج المحللة لهذه الظاهرة وتقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وأثره على الإيرادات العادية، مدعمين ذلك بأرقام وجداول إحصائية من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائية. وبناء على ما سبق قسمت الدراسة إلى محورين أساسين:

المحور الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

المحور الثاني: تقدير حجم الاقتصاد الموازي وأثره على الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة1990-2017

المحور الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تميز الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الماضيين بظاهرة تنامي الاقتصاد الموازي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية الموازية المشروعة وغير المشروعة التي تولد عنها دخولاً لا تدخل غالباً ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني، ولم تخضع للضرائب، والتي بدورها تؤدي إلى فقدان جوهري في الإيرادات العامة للدولة، ويترتب على هذا الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة في مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي. ولقد أثبتت الدراسات أن الاقتصاديات الموازية كما ادعى Gutmann بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل دول الشرق والغرب، بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية.

أولاً: الاقتصاد الموازي والإيرادات العادية من المنظور النظري

1. الاقتصاد الموازي

1.1. مفهوم ظاهرة الاقتصاد الموازي

يعرف الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفياً وغير معلناً بغرض تجنب الضرائب ،القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية التي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد، وينقسم الاقتصاد الموازي إلى اقتصاد موازي شرعي واقتصاد موازي غير شرعي(إجرامي).

وبالرغم من الدور الذي يلعبه الاقتصاد الموازي في توفير الشغل وتوزيع الدخول، إلا أنه أفرز عدة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، منها مساهمته في تشويه مناخ الأعمال والتأثير على دقة المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى ما سببه من خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية، فالجزائر تعيش اليوم حالة تراجع كبير في مداخيلها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وفي ظل الحاجة المتزايدة لتعبئة موارد الخزينة، يمكن أن يشكل إخضاع القطاع الموازي للضريبة أحد البدائل الممكنة لزيادة الموارد الجبائية وتقليص عجز الموازنة العامة.

وفي هذا الإطار، قامت الجزائر على غرار دول أخرى، باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات ترمي إلى محاولة إدماج القطاع الموازي في اقتصادها الرسمي، بهدف امتصاص الأموال المتشبعة داخل هذا القطاع من جهة، وتوسيع القاعدة الضريبية من جهة ثانية.

كما يعرفه Vito Tanzi بأنه الاقتصاد مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير واردة في الحسابات القومية(رمضاني محمد، 2007، صفحة 6).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف ظاهرة الاقتصاد الموازي بأنه مجموع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والمالية التي تحقق دخلاً لا يخضع للضريبة ولا للرقابة ولا يحتسب في مجمعات المحاسبة الوطنية.

2.1. العوامل التي أدتّ إلى بروز الاقتصاد الموازي واستفحاله

هناك مجموعة من العوامل المتشابكة التي ساهمت في ظهور وتكوين ظاهرة الاقتصاد الموازي في دول العالم، وبما أن هذه الظاهرة اقتصادية ولها أبعاد سياسية واجتماعية، فمن المتوقع أن تكون أسبابها سياسية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية.

وهذه الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف حجم الظاهرة من دولة إلى أخرى. ومنه يمكن حصر أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز الاقتصاد الموازي واستفحاله فيما يلي:

- **العوامل الاقتصادية:** والذي يعود سببه التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية، مما نتج عن ذلك مشاكل اقتصادية ودوافع تؤدي إلى بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي، ونذكر منها ما يلي:

ندرة السلع: فمن أحد الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص عرض السلع(ماجدة تامر، 2005) الاستهلاكية والكمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عنها.

بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الموازي، أما من

خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الموازي للوفاء باحتياجات الطلب عليها(إيهاب علي الموسوي، وآخرون، 2018، الصفحات 18-19).

-العبء الضريبي: تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين ونمو الاقتصاد الموازي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الموازي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الموازي للتسرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة، وبناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالهرب أو عدم التهرب، ويؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب منها، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد الموازي حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع ضرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد الموازي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى (Friedrich. SCHNEIDER and DOMINIK. H. Enste، 2004، صفحة 10).

-البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية: هناك جملة من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد الموازي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية.

حيث مما لا شك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (السنوات الثمانينات والتسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر، البطالة،..... كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع الاقتصاد الموازي. ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مداخيل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات الموازية (غير الرسمية) لتعويض النقص في الدخل وتحسينه.

-دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد الموازي: تعتبر المشروعات الصغيرة مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار الاقتصاد الموازي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الموازية (الخفية)، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب (بن أيوب لطيفة ، وآخرون، 2007).

- **العوامل الاجتماعية**: أن ظاهرة الاقتصاد الموازي هي ظاهرة اقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب اقتصادية، لكن هذا لم يمنع من وجود أسباب اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه الظاهرة، وكذا أثرت بشكل كبير في زيادة حجمها، وهذه العوامل الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى ونذكر منها:

-أثر الفقر على زيادة حجم ظاهرة الاقتصاد الموازي: هناك علاقة قوية تربط بين الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع الموازي، لكن كون الفرد فقير هذا لا يعني بالضرورة أنه بطال وإنما من الممكن قد يكون

فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه(أروى عبد الرؤوف محمود عبد الله، 2008-2009، الصفحات 57-58).

ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول الأكثر فقراً تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد الموازي.

-أثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي: عند تحليل نمو الاقتصاد الموازي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع الموازي مرتبط بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل(نسرين يحياوي، 2016، صفحة 294).

هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع الموازي وهو النزوح الريفي المتزايد في المدن، حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع الموازي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهليهم.

2. الإيرادات العادية

تعتبر الإيرادات العامة المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وتقسم الإيرادات عكس النفقات التي تصنف حسب الأهداف التي تحققها، فإن تبويب الإيرادات العامة في الجزائر بحسب طرق تحصيلها، فلقد حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11من القانون 17/84المتعلق بقوانين المالية وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، وورد ترتيبها في الجدول الملحق بقانون المالية، والمدونة في الجدول الملحق " أ " تحت إسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة وذلك حسب الأصناف الثلاثة التالية: إيرادات الجباية العادية، إيرادات العادية غير الجبائية وإيرادات غير العادية (الجباية البترولية).

1.2.تعريف الإيرادات العادية ومصادرها

فالإيرادات العادية هي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة، وتشتمل على(دنان راضية، صفحة 58):

-**الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** هي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات اللتان أحدثا بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1991.

-**الرسوم على رقم الأعمال:** تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساساً، والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتوجات البترولية.

-**الضرائب غير المباشرة:** إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الاستهلاك تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، فإن الضرائب غير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الاستهلاك لا تنصب إلا على بعض المواد الاستهلاكية (كالذهب، والكحول....إلخ).

-**حقوق التسجيل والطابع:** هي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على تصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي.

-**الحقوق الجمركية:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها.

2.2.تطور بنية الإيرادات العادية

لقد حظيت الإيرادات العادية في الجزائر من خلال الإصلاحات الأخيرة 1991، باهتمام بالغ من طرف السطات نظراً لأهميتها كمورد يتسم بالاستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل متطلبات التنمية، إضافة إلى دورها في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنحاول الوقوف على بنية إيرادات الجباية العادية في الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور حجم الإيرادات العادية في الجزائر للفترة 1990-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الإيرادات العادية	71100	82700	108864	121469	176174	241992	290603
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات العادية	314013	329828	314767	349502	398238	482896	524925
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات العادية	580411	640472	720884	766750	965289	1146612	1297944
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العادية	1448898	1908600	2031000	2091500	2354700	2567000	2803000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الشكل رقم (01): تطور حجم الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

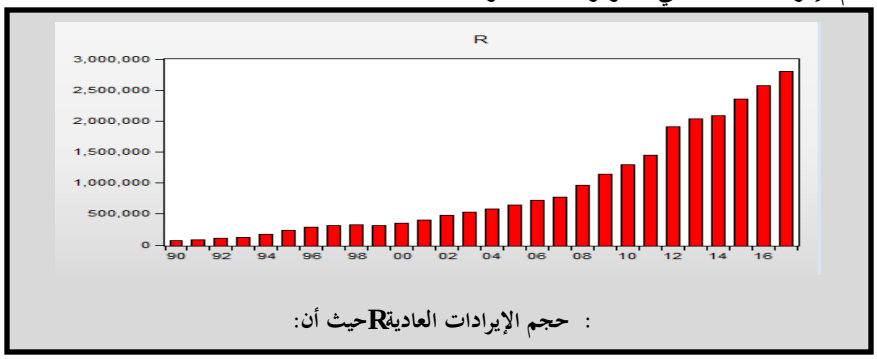

: حجم الإيرادات العاديةRحيث أن:

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن حجم الإيرادات العادية عرفت تطوراً واضحاً خلال الفترة المدروسة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 بـــ 2803000 مليون دينار جزائري ، أما أدنى قيمة لها كانت في بداية الفترة قدرت بـــ 71100 مليون دينار جزائري، ويمكن تفسير هذا التنامي من خلال هينمة إيرادات الضرائب غير المباشرة على إجمالي إيرادات الجباية العادية، حيث سجلت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات لوحدها متوسط قدره 43.61%من عائدات الضرائب العادية خلال الفترة 1993-2011، مما يوحي اعتماد الجزائر على الضرائب غير المباشرة كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الحكومة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض.

كذلك الإيرادات المتأتية من الضرائب الجمركية، باعتبارها ضريبة غير المباشرة، كانت عموماً مستقرة وبمتوسط قدره 144957.57 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1990-2015، إلا أنها بدأت في الانخفاض في السنوات الأخيرة حيث سجلت أقل قيمة في سنة 1990بـــ 11300مليون دينار جزائري.

ومن بين العوامل المهمة المؤدية لانخفاض مستوى الضرائب والتي تتسم بها معظم اقتصاديات الدول النامية هي ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الموازي الذي يتسم به الهيكل الاقتصادي، حيث يرى Pyle1989أن إحدى الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الموازي هو وجود جزء من الدخل لا تفرض عليه ضرائب، إضافة إلى تأثير ذلك على إنتاج إحصائيات يعتمد عليها، هذا النقص في المعطيات والبيانات من شأنه أن يحول دون التقييم المكتمل لصانعي السياسات للتأثير المحتمل على حدوثه للتغيرات الأساسية في النظام الضريبي.

3. الدراسات السابقة

- **دراسة (رشيدة بن حمودة 2011–2012)**: فاهتمت بدراسة كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة وأهمية دمج أرقامه وأصوله وموارده عند إعداد الخطط التنموية، مع الإشارة إلى نماذج ناجحة في إدارة الاقتصاد غير الرسمي يمكن الاستفادة منها في جهود كل من الجزائر ومصر في إدارة الاقتصاد غير الرسمي، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود استراتيجية واضحة في الجزائر لإدارة الاقتصاد غير الرسمي محددة بل هناك إجراءات تعمل على تنظيم وتقليص السوق الموازية، كما لا توجد استراتيجيات محددة في مصر بل هناك جهود للحد من الفقر واستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعمها وترقيتها ومرافقتها اعتبرت بمثابة استراتيجية لإدارة الجانب المشروع للاقتصاد غير الرسمي(رشيدة حمودة، 2011-2012، الصفحات 1-371).
- **أما دراسة (دلال بن سمينة 2014)**: حاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر والتعرض لأهم الانعكاسات التي يخلفها نمو هذا القطاع على الاقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي له انعكاسات سلبية يخلفها على مستوى الاقتصاد الوطني والمتمثلة أساساً في ضياع جزء كبير من إيرادات الخزانة العامة للدولة والخطورة التي يشكلها على القطاعات الرسمية(دلال بن سمينة، 2014، الصفحات 405-418).
- **حيث تناولت دراسة (ليلى حامدي المطيري 2014)**: أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1970–2012م)، وذلك استناداً على الفرضية التي تنص على أن الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وتم الاعتماد في تقدير أثر العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي على الأسلوب الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية للمتغيرات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي باستخدام مصحح الارتباط الذاتي حيث تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى، إذ نتج عن تقدير النموذج القياسي عدد من المحاولات التي لم يتم الاعتماد عليها. وأشارت أفضل طريقة لتقدير النموذج، إلى معنوية العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بينهما طردية(ليلى حامد المطيري، 2014، الصفحات 1-35).
- **في حين تناولت دراسة (حجماوي توفيق– كش محمد 2015)**: معرفة مدى استقرار إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين 1993و2011إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل ضريبة في استقرار الإيرادات الضريبية الإجمالية العادية، أي تحديد فيما إذا كانت الزيادة في إيرادات ضريبية معينة قد تؤدي إلى الزيادة أو النقصان في استقرار إجمالي الإيرادات العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من الضرائب على السلع والخدمات وإيرادات الحقوق الجمركية تؤديان إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية، في حين نجد أن إيرادات الضرائب على الدخول تؤدي إلى استقرار أقل في إجمالي إيرادات الجباية العادية(حجماوي توفيق، كش محمد، 2015، الصفحات 165-181).

ويلاحظ الباحثان من استعراض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

- تأتي أهمية الدراسة الحالية نظراً لعدم وجود دراسات كافية لتحديد أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري .
- الاعتماد في هذه الدراسة على قياس الأثر بين حجم الاقتصاد الموازي والإيرادات العادية باستخدام برنامج Eviews9خلال الفترة 1990-2017.

المحور الثاني: تقدير حجم الاقتصاد الموازي وأثره على الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة1990-2017

سنتطرق في هذا الجانب إلى دراسة تقدير ظاهرة الاقتصاد الموازي ومدى تأثيرها على الإيرادات العادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، مستعينين في ذلك بالأدوات القياسية والإحصائية، وقد وقع اختيارنا على نموذج التأخيرات نظراً لاجتياز اختباراته، والتي كانت نتائجه أقرب إلى الواقع.

أولاً: تقدير حجم الاقتصاد الموازي للفترة2005-2017

سنحاول تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2017، من خلال الاستعانة بمعطيات دراسة بودلال علي(بودلال علي، 2006-2007، الصفحات 325-326) الذي توصل إلى تقدير حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 1970-2004.

وباستعمال نموذج التأخيرات (الإبطاء) في تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كانت المعادلة كما يلي:

حيث أن:

Y_i: حجم الاقتصاد الموازي

tem: وهو مركبة الاتجاه العام

وبالنظر إلى الملحق رقم(01) يمكن كتابة النموذج وفق الشكل المختصر التالي:

$$Y_i = -40509{,}72 + 5403{,}45tem + 0.963y_i(-1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

t. s (-1,090) (1,867) (14,089)

0.967 f-statistic= 456,24 SSR= 2.30×10^{11} Aic = 25,64 SC= 25.78 SE= 86093.22 D-w =R^2 = 2,85n=34

والجدول الموالي يبين تقدير حجم الاقتصاد الموازي وفق النموذج الثاني:

الجدول رقم(02): تقدير حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 2005-2017

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم الاقتصاد الموازي	1552507.71	1654482.855	1758088.369	1863263.929	1969951.444	2078094.971	2187640.637
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
حجم الاقتصاد الموازي	2298536.563	2410732.79	2507981.207	2623234.882	2739627.621	2857117.279	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج المعادلة رقم 02.

ثانياً: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة1990-2017

1. دراسة وصفية لبيانات سلسلة حجم الاقتصاد الموازي (y_i)

تتكون سلسلة حجم الاقتصاد الموازي (y_i) من 28 مشاهدة ممتدة من 1990 إلى 2017، بمستوى متوسط (1422552)(كل الأرقام الآتية في هذه الفقرة للسلسلة حجم الاقتصاد الموازي وسلسلة الإيرادات العادية لها وحدة مليون دينار جزائري.)، وقيمة عظمى سجلت في سنة 2017 (2857117)، وقيمة صغرى سجلت في بداية الفترة (132802.2)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر قيمتي نمو وانخفاض عرفها حجم الاقتصاد الموازي خلال فترة الدراسة.

بينما يُنصِّف هذه السلسلة، مستوى وسيطي1473973 وتشتت عن متوسطها بانحراف معياري قدره 844639.7، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة، أما معامل الاختلاف سجل نسبة 59.37%.

يمكن تمثيل بيانات السلسلة حجم الاقتصاد الموازي (y_i) في المنحنى التالي:

الشكل رقم (02): التغيرات السنوية لحجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 1990–2017

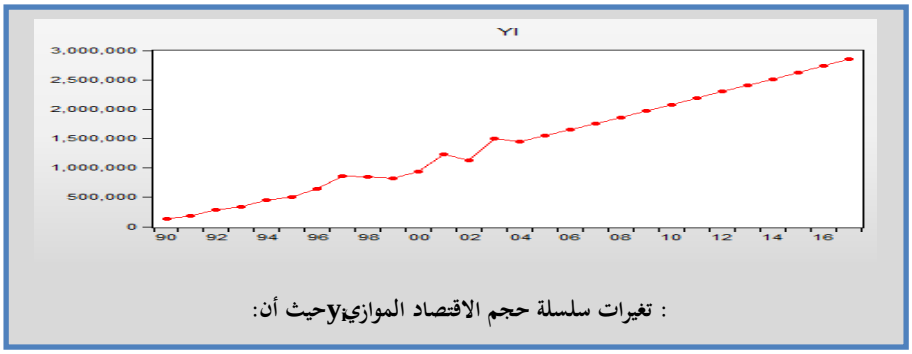

: تغيرات سلسلة حجم الاقتصاد الموازيy_iحيث أن:

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة بودلالعلي**تقييمكليللاقتصادغيرالرسميفيالجزائر "مقاربةنقديةللاقتصادالخفي"**،أطروحةمقدمةلنيلشهادةالدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،كليةالعلومالاقتصادية،علومالتسييروالعلومالتجارية،جامعةأبيبكربلقايد– تلمسان–،2006–2007،صص: 325–326، والجدول رقم (02).

2. دراسة وصفية لبيانات سلسلة الإيرادات العادية(R)

تتكون سلسلة الإيرادات العادية (R) من 28مشاهدة ممتدة من 1990إلى 2017، بمستوى متوسط (897504.7)، وقيمة عظمى سجلت في سنة 2017(2803000)، وقيمة صغرى سجلت في سنة 1990 (71100)، تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب أكبر قيمتي نمو وانخفاض عرفتها حجم الإيرادات العادية خلال فترة الدراسة.

بينما يُنصِّف هذه السلسلة، مستوى وسيطي552688.0وتشتت عن متوسطها بانحراف معياري قدره 833826.8، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة. أما معامل الاختلاف سجل نسبة 92.90%.

يمكن تمثيل بيانات سلسلة الإيرادات العادية(R) في المنحنى التالي:

الشكل رقم (03): التطورات السنوية للإيرادات العادية خلال الفترة 1990–2017

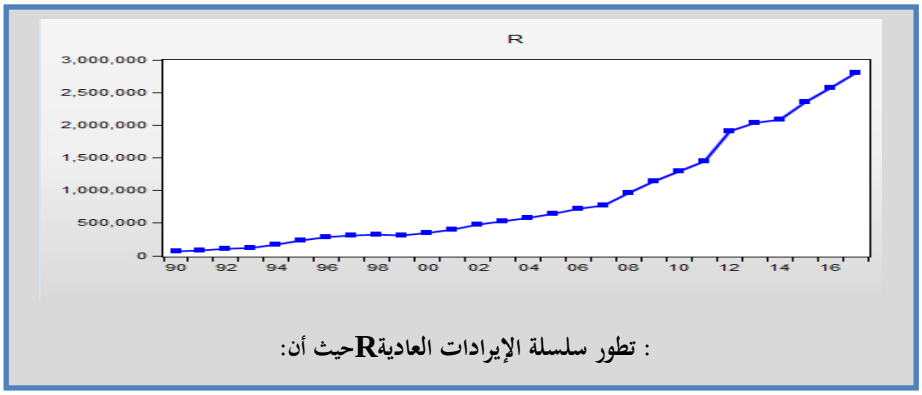

: تطور سلسلة الإيرادات العاديةRحيث أن:

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

ثالثاً: الطريقة المستخدمة في البحث

لغرض دراسة أثر الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية ، استخدمنا بيانات سنوية ، وذلك خلال الفترة 1990-2017، أي أن حجم العينات المستعملة تقدر بـ 28مشاهدة. كما تم استخدام الأساليب الحديثة لدراسة هذا الأثر هو أسلوب نماذج فترات الإبطاء والذي يفترض أن أثر المتغير المستقل مباشر وفوري على المتغير التابع. بعبارة أخرى هناك عدم اعتبار لأثر الفترة السابقة، واقع الحال يشير إلى أن أثر الفترة السابقة قد يعتمد على أكثر من فترة زمنية واحدة في الاقتصاد تطابق زمن الحدث أو الظاهرة مع زمن سببه.

يلاحظ استخدام الاقتصاديون لنماذج فترات الإبطاء في الوقت الحاضر بأن قيم المتغير التابع تتأثر بعنصر الزمن عبر القيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة أو المتغيرات التابعة ضمن المتغيرات المستقلة. ولأغراض هذه الدراسة تم الاستعانة بنموذج الإبطاء أو التأخيرات لتحديد طبيعة الأثر بين حجم الاقتصاد الموازي والإيرادات العادية(Koutsoyiannis, A،، 1977، صفحة 294).

رابعاً: التحليل القياسي لأثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة1990-2017

لمعرفة أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية حاولنا تقدير مجموعة من النماذج الخطية وغير الخطية ونماذج التأخيرات أو الإبطاء، ويمكن تلخيص التقديرات المتوصل إليها فيما يلي:

$$R = \beta_0 + \beta_1 Y$$
$$LnR = \alpha_0 + \alpha$$
$$LnR = \theta_0 + \theta$$
$$R = \delta_0 + \delta_1 L$$
$$R = w_0 + w_1 Y$$

حيث أن:

Yi: حجم الاقتصاد الموازي

R:الإيرادات العادية

وبعد استخراج النتائج تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): نتائج تقدير المفاضلة بين النماذج

المعايير الاحصائية	النموذج الخطي البسيط		نموذج غير خطي						نموذج التأخيرات(الإبطاء)		
			النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث				
تقدير المعلمات	0.921	413141.2-	1.227	3.842-	1.25×10^{-6}	11.439	765648.2	-9750457	675424.5-	1.5917	7956924
احصائية ستودنت	13.25	-3.608	18.52	-4.16	29.95	165.89	6.260	-5.722	-4.750	10.958	4.481
القيمة الاحتمالية	0.0000	0.0013	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0002
F-S	175.57		343.0333		897.35		39.194		173.094		
R^2معامل التحديد	0.8710		0.9295		0.9718		0.6011		0.9351		
RSS	2.42E+12		2197627		0.873		7.49E+12		1.17E+12		
D-W	0.181		0.265		0.651		0.096		0.9588		
AIC	28.163		0.435		0.481-		29.292		27.55		

SC	28.259	0.5310	0.386-	29.387	27.69
SE	305168.6	0.290	0.183	536599.9	220899.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج القياس الاقتصادي EViews9

نلاحظ من الجدول أن أفضل نموذج لتحديد أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية هو نموذج التأخيرات أو الإبطاء وذلك لأنه لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، كما أنه يحتوي على قوة تفسيرية قوية لمعامل التحديد (أنظر الملحق رقم 07)، أما النموذج الخطي البسيط والنماذج غير الخطية فكانت لديهم بعض المشاكل الإحصائية والتي نلخصها في التالي:

- النموذج الخطي البسيط يحتوي على: معلمة الحد الثابت مقبولة عند مستوى معنوية 5%، وعلى مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء ، بالإضافة إلى ضعف القوة التفسيرية لمعامل التحديد، كما أن قيمة معامل أكايك كبيرة والمقدرة بـ 28.163. (أنظر الملحق رقم03).
- النماذج الثلاثة غير الخطية تحتوي على معلمات مقبولة عند مستوى معنوية 5% (معلمة الحد الثابت، معلمة حجم الاقتصاد الموازي)، كما أنه يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء .(أنظر الملاحق رقم 04- 05- 06).

وبالنظر إلى الملحق رقم (07) يمكنأن نلخص نتائج تقدير نموذج التأخيرات على النحو التالي:

t. s (4.481) (10.958) (-4.750)
Prob (0.0002) (0.0000) (0.0001)
R^2 = 0,9351 SSR= 1,17E+12 SE= 220899,8 n = 27 f-statistic = 173.094
Aic= 27,55 SC=27,69 D-W= 0,95

وبناء على نتائج المعادلة رقم (08) يمكن تقييم النموذج المقدر كالتالي:

أ: التقييم الاحصائي:

- النموذج عموماً لا يعاني من مشاكل إحصائية فمعلماته مقبولة حسب اختبارstudentعند مستوى معنوية 5%وهذا ما تؤكده القيمة الاحتمالية.
- معامل التحديد المقدر والذي بلغ R^2= 0,93 أي تقريباً(93%)،معطياً قوة تفسيرية قوية للتغيرات الحاصلة في الإيرادات العادية والمفسرة من طرف حجم الاقتصاد الموازي، أما النسبة الباقية 7%تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.
- أظهرت إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic= 173.094على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.
- النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء $DW > R^2$.

ب: التقييم الاقتصادي:

- تمارس تغيرات حجم الاقتصاد الموازي في الفترة الحالية تأثيراً إيجابياً على الإيرادات العادية الحالية من خلال الإشارة الموجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما وهذا ما غير مطابق مع النظرية الاقتصادية، فعند زيادة y_i بـ 10%سيؤدي إلى زيادةR بـــ 643.90%. ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين حجم الاقتصاد الموازي والإيرادات العادية من خلال لجوء الحكومة الجزائرية مؤخرا، إلى توسيع الوعاء الضريبي بصفة تدريجية، لتعويض الخسائر التي خلفها تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، ما أثار مخاوف مراقبين من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي التي تجد في الضغوط الجبائية محفزاً جيدا لزيادة الموارد الماليةمن خلال فرض رسوم وضرائب

جديدة، وكذا فرض رسوم جمركية على مختلف عمليات التهرب الجمركي، وكذا رسوم على رقم الأعمال التي ينشط فيها مختلف التجار على الأعمال التجارية التي يمارسونها.

- كما توجد علاقة عكسية بين حجم الاقتصاد الموازي المبطئ لفترة واحدة وحجم الإيرادات العادية، فكلما زاد حجم الاقتصاد الموازي المبطئ لفترة واحدة كلما قلت الإيرادات العادية. وهذا وفقاً لما دلت عليه الإشارة السالبة، وهذه النتيجة أيضاً جاءت موافقة للنظرية الاقتصادية.

خلاصة:

بعد محاولة هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في قياس أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي. يمكن تلخيص وتقديم أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- شهد حجم الاقتصاد الموازي تطوراً ملحوظاً، حيثزادهذاالأخيرةمن132802.176مليون دينار جزائري سنة1990إلى2857117.279مليون دينار جزائري سنة2017،أي أنه زاد بمقدار 2724315.103مليوندينار جزائري.
- عرفت الإيرادات العادية تطوراً ملحوظاً،حيثزادتهذاالأخيرةمن71100مليون دينار جزائري سنة1990إلى2803000مليون دينار جزائري سنة2017،أي أنه زاد بمقدار 2731900 مليون دينار جزائري.
- استخدام نموذج التأخيرات أو الإبطاءفيتقديرحجمالاقتصادالموازيخلالالفترة2005-2017،والذيأسفرعلىتزايدمستمرلحجمظاهرةالاقتصادالموازيبمعدل5.34%.
- اختيار نموذج التأخيرات أو الإبطاء منبي ننماذج مختارة (النماذج الخطية، النماذج غير الخطية، نماذج التأخيرات أو الإبطاء) لقياس أثر حجم الاقتصاد الموازي على الإيرادات العادية الموازيخلالالفترة1990-2017.
- يمارس حجم الاقتصاد الموازي تأثيرا إيجابياً على الإيرادات العادية من خلال الإشارة الموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينهما .
- معاملالتحديدالمقدروالذيبلغ0.93=

R^2أيتقريباً(93%)،معطياًقوةتفسيريةقويةللتغيراتالحاصلةفيالإيراداتالعاديةوالمفسرةمنطرفحجمالاقتصادالموازي،أماالنسبةالباقية7%تفسرهاعوا ملأخربغيرمدرجةفيالنموذج.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج السالفة نقترح بعض التوصيات في النقاط التالية:

- باعتبار أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأن معدلات النمو هي نتاج التطور الذي يحدث في قطاع المحروقات، وهذا يتضح من خلال دراستنا على اعتماد الجزائر على الضرائب غير المباشرة التي تؤدي إلى استقرار أكبر في إجمالي إيرادات الجباية العادية كأحد الوسائل المهمة للحصول على إيرادات ضريبية غير بترولية وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- الرفع من المردودية الضريبية العادية وذلك عبر تطهير وتحريك القطاعات الإنتاجية لرفع الدخل الوطني، هذا ما يسمح بزيادة الإيرادات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي بشكل يجعل الضريبة عامل مؤثر في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال دمج أنشطة الاقتصاد الموازي وإخضاعها لفرض الضريبة في الاقتصاد الرسمي.
- معالجة أنشطة الاقتصاد الموازي تقتضي التمييز بين الأنشطة الصغيرة التي يمكن احتوائها عن طريق التسهيلات والحوافز الجبائية، وبين الأنشطة الكبيرة التي تتطلب إحكام الرقابة عليها، واتخاذ الإجراءات الجبائية اللازمة.

الملاحق:

الملحق رقم (01):نتائج تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستخدام نموذج التأخيرات خلال الفترة 2005-2017

Dependent Variable: YI
Method: Least Squares
Date: 04/29/18 Time: 15:23
Sample (adjusted): 1971 2004
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-40509.72	37164.28	-1.090018	0.2841
@TREND	5403.450	2892.950	1.867799	0.0713
YI(-1)	0.963417	0.068379	14.08937	0.0000

R-squared	0.967143	Mean dependent var	357927.5
Adjusted R-squared	0.965024	S.D. dependent var	460343.1
S.E. of regression	86093.24	Akaike info criterion	25.64835
Sum squared resid	2.30E+11	Schwarz criterion	25.78303
Log likelihood	-433.0219	Hannan-Quinn criter.	25.69428
F-statistic	456.2469	Durbin-Watson stat	2.858994
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9 .

الملحق رقم (02):تطور حجم الاقتصاد الموازي والإيرادات العادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2017

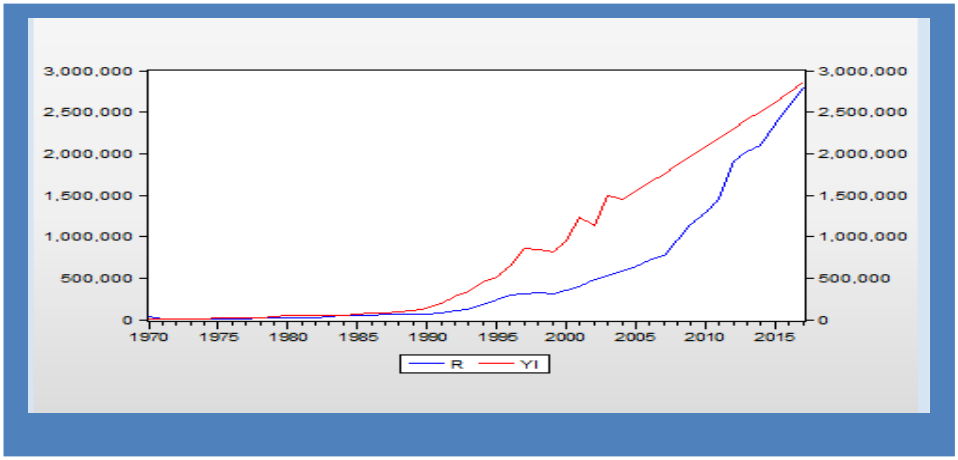

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء. ودراسة بودلال علي، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-، 2006-2007، ص ص: 325-326، ونتائج نموذج التأخيرات لتقدير حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 2005-2017.

Dependent Variable: LR
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 09:37
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.842542	0.923127	-4.162528	0.0003
LYI	1.227218	0.066260	18.52116	0.0000

R-squared	0.929546	Mean dependent var	13.22453
Adjusted R-squared	0.926836	S.D. dependent var	1.074833
S.E. of regression	0.290730	Akaike info criterion	0.435908
Sum squared resid	2.197627	Schwarz criterion	0.531065
Log likelihood	-4.102707	Hannan-Quinn criter.	0.464998
F-statistic	343.0333	Durbin-Watson stat	0.265631
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 19:40
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-413141.2	114498.2	-3.608278	0.0013
YI	0.921334	0.069532	13.25046	0.0000

R-squared	0.871016	Mean dependent var	897504.7
Adjusted R-squared	0.866055	S.D. dependent var	833826.8
S.E. of regression	305168.6	Akaike info criterion	28.16387
Sum squared resid	2.42E+12	Schwarz criterion	28.25902
Log likelihood	-392.2941	Hannan-Quinn criter.	28.19296
F-statistic	175.5746	Durbin-Watson stat	0.181114
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 10:27
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9750457.	1703813.	-5.722729	0.0000
LYI	765648.2	122296.5	6.260590	0.0000

R-squared	0.601196	Mean dependent var	897504.7
Adjusted R-squared	0.585858	S.D. dependent var	833826.8
S.E. of regression	536599.9	Akaike info criterion	29.29264
Sum squared resid	7.49E+12	Schwarz criterion	29.38780
Log likelihood	-408.0970	Hannan-Quinn criter.	29.32173
F-statistic	39.19499	Durbin-Watson stat	0.096638
Prob(F-statistic)	0.000001		

Dependent Variable: LR
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 09:47
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.43995	0.068960	165.8929	0.0000
YI	1.25E-06	4.19E-08	29.95596	0.0000

R-squared	0.971842	Mean dependent var	13.22453
Adjusted R-squared	0.970759	S.D. dependent var	1.074833
S.E. of regression	0.183797	Akaike info criterion	-0.481224
Sum squared resid	0.878311	Schwarz criterion	-0.386067
Log likelihood	8.737142	Hannan-Quinn criter.	-0.452134
F-statistic	897.3597	Durbin-Watson stat	0.651509
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7956924.	1775644.	4.481148	0.0002
YI	1.591781	0.145250	10.95894	0.0000
LYI(-1)	-675424.5	142191.1	-4.750118	0.0001

R-squared	0.935168	Mean dependent var	928112.3
Adjusted R-squared	0.929765	S.D. dependent var	833527.5
S.E. of regression	220899.8	Akaike info criterion	27.55325
Sum squared resid	1.17E+12	Schwarz criterion	27.69723
Log likelihood	-368.9688	Hannan-Quinn criter.	27.59606
F-statistic	173.0941	Durbin-Watson stat	0.958833
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews9

قائمة المراجع:

[1] رمضاني محمد، **(**يومي 20-21نوفمبر 2007**)**، "**التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي طريق إلى الدمج الناجح**"، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر بالسعيدة، الجزائر، ص: 06.

[2] ماجدة تامر، (12 ماي 2005)،)، "**اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية**" ،موقع الحوار المتمدن، العدد 1195، متاح على الموقع: WWW.REZGAR.COM، تاريخ الاطلاع 2019/01/12.

[3] إيهاب علي الموسوي، وآخرون، (2018)، "**الاقتصاد الموازي**"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص: 18-19.

[4] Friedrich. SCHNEIDER and DOMINIK. H. Enste, (2004), **"Shadow Economy"** , University of Cambridge, P: 10.

[5] بن أيوب لطيفة، وآخرون،**(**يومي 20-21أفريل2007**)**، "**أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الموازي**" ، ورقة بحثية في ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي د. مولاي الطاهر بالسعيدة، الجزائر.

[6] أروى عبد الرؤوف محمود عبد الله،(2008-2009)، "**الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره (تقدير اقتصادي إسلامي)**"، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك- إربد الأردن، ص ص: 57-58.

[7] نسرين يحياوي، (ديسمبر 2016)، "**الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، ص: 294.

[8] دنان راضية، "**دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993–2014**"، مقال منشور، ص: 58. متاح على الموقع: www.enssea.net/eneeea/majalat/2534.pdf، تاريخ الاطلاع: 2019/01/10.

[9] رشيدة حمودة، (2011-2012)، "**استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص: 01-371.

[10] دلال بن سمينة، **(**نوفمبر 2014**)**، "**انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد37/36، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 405-418.

[11] ليلى حامد المطيري،**(2014)**، "**أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**"، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود،، ص ص: 01-35.

[12] حجماوي توفيق، كش محمد، (ديسمبر 2015)، "**دراسة استقراريه النظام الجبائي الجزائري للفترة 1993–2011**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، ص ص: 165-181.

[*] بودلال علي، (2006-2007)، "**تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-، الجزائر، ص ص: 325- 326.

[**] كل الأرقام الآتية في هذه الفقرة للسلسلة حجم الاقتصاد الموازي وسلسلة الإيرادات العادية لها وحدة مليون دينار جزائري.

[1] Koutsoyiannis, A, (1977), **"Theory of Econometrics"** , 2 nd Edition, MacMillanPublishing, New York, PP: 294.